

مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

Contribution of Islamic windows in promoting financial inclusion in Algeriaنوارى لعلاوي^{1*}، خليل عبد القادر²¹ مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، laalaoui.nouari@univ-medea.dz² مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، kheli.64@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/01

تاريخ القبول: 2021/10/07

تاريخ الاستلام: 2021/08/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النوافذ الإسلامية، التي تم فتحها مؤخرا في المصارف التقليدية الجزائرية، ودورها في تعزيز الشمول المالي، من خلال استقطاب شرائح جديدة من المجتمع، كانت مستبعدة ماليا، لأسباب عقائدية بحتة، مخافة الوقوع في التعاملات الربوية. وتوصلت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية، عند فتحها في المصارف التقليدية، التي تشهد انتشارا واسعا، مقارنة بالمصارف الإسلامية التي عددها قليل جدا في الجزائر لا يتعدى مصرفان اثنان متمثلان في بنك البركة وبنك السلام، تساهم من خلال استقطاب شرائح جديدة من المجتمع، تأبى التعاملات الربوية، في تعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: النوافذ الإسلامية، المصارف التقليدية، الشمول المالي.

تصنيف JEL : G2، E5.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of Islamic windows, which were recently opened in Algerian traditional banks, and their role in promoting financial inclusion, by attracting new segments of society, who were financially excluded, for purely ideological reasons, for fear of falling into usurious transactions.

The study found that Islamic windows, when opened in traditional banks, which are witnessing a wide spread, compared to Islamic banks, whose number is very few in Algeria, do not exceed two banks represented in ELBARAKA Bank and ESSALAM Bank, contribute by attracting new segments of society, rejecting usurious transactions, in promoting financial inclusion.

Keywords: Islamic windows; conventional banks; financial inclusion.

Jel Classification Codes : E5, G2.

1. مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة، خاصة عقب الأزمة المالية لسنة 2008، انتشاراً واسعاً للمعاملات المصرفية الإسلامية في العالم، حيث أثبت التمويل الإسلامي صلابته وقوته، فقد برزت ظاهرة اتجاه العديد من المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، كما رأى الخبراء في الصيرفة الإسلامية أداةً مثلى للاحتراز من الأزمات، وهذا مع اختلاف دوافع المصارف التقليدية للتوجه نحوها، فمنها من كان دافعه عقائدياً، ومنها من كان تجارياً بحتاً.

سعت الجزائر إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، بعد أن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين إثنين هما بنك البركة وبنك السلام، بغية تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، في إطار تراجع أسعار المحروقات، ونزولا عند رغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وتنفر من التعاملات التقليدية الربوية، مما يساهم ذلك في تطوير الصيرفة الإسلامية، واستقطاب عملاء جدد، مما يعزز الشمول المالي في الجزائر. من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية دراستنا كما يلي:

إلى أي مدى تساهم النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في تعزيز الشمول المالي في

الجزائر؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية؟
- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؟
- كيف تساهم النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها، من الأهمية التي يحظى بها التوجه الجديد نحو التمويل الإسلامي، من طرف مختلف دول العالم، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، كما ربطنا ذلك بموضوع الشمول المالي، الذي يعتبر من الأهداف التي يسعى البنك الدولي لتحقيقها في مختلف الدول، مما يعزز أهمية هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح مفاهيم النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية والشمول المالي؛
- تبيان مدى مساهمة النوافذ الإسلامية، من خلال فتحها في المصارف التقليدية التي تعرف انتشاراً أكثر من المصارف الإسلامية، التي لا تتعدى بنكين فقط في الجزائر في انتشار الصيرفة الإسلامية؛
- توضيح مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال استقطاب الشرائح التي تجذب التعاملات الإسلامية والتي كانت مستبعدة ماليا لأسباب عقائدية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي رأينا أنه يتماشى مع هذه الدراسة، حيث سمح لنا المنهج الوصفي بتوفير المعلومات حول موضوع النوافذ الإسلامية والشمول المالي، والمنهج التحليلي بتحليل الدراسات التي تناولت مواضيع مشابهة للدراسة الحالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النوافذ الإسلامية، أو الصيرفة الإسلامية، لكن اختلفت حسب المتغير الذي ربطت به، فمنها من ربطها بالنمو الاقتصادي من حيث مساهمتها فيه، ومنها من تناول دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية وتحول المصارف عن طريقها من مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية، ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة فلاق صليحة وسوداني نادية وحلمي معمر (2021)**، بعنوان: تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، تناولت هذه الدراسة آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز ودعم الشمول المالي في الجزائر، حيث قسّم الباحثون دراستهم إلى ثلاثة محاور أساسية، تمثلت في: التأصيل النظري للشمول المالي وواقعه في الجزائر؛ تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؛ آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات

الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف، يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، ويعزز دور المؤسسات المالية، كما أوصى الباحثون بضرورة الاهتمام بتكوين وتدريب المورد البشري في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتوفير خدمات مالية إسلامية تتوافق وحاجة المجتمع الجزائري.

-دراسة حسنية دومة وفاطمة بن الناصر وعلي بن الضب (2020)، بعنوان العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر)، مقال منشور في مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02. حيث تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، ومدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من السعودية، قطر والكويت خلال الفترة 2004 – 2015، واختبرت الدراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي وأبعاده مع مجموع الأصول والتمويلات للمصارف الإسلامية، واختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل من السعودية، الكويت وقطر، خلال الفترة المذكورة، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي في ظل بيانات بانل. وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة، مما يدل على أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، كما أن العلاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وذات دلالة، مما يدل على دور الشمول المالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

-دراسة

Hamid Hussain, Sadia Khatoon, Zahid Sarwar (2019), Competitive Strategies of Islamic Banks: A Case of Pakistan, Journal of Philosophy, Culture and Religion, Vol.46.

هدفت الدراسة إلى اختبار الاستراتيجيات التنافسية للمصارف الإسلامية في باكستان، لتحقيق هدفها في المنظومة المصرفية، وبعد إجراء الدراسة، اقترح الباحثون أنه يجب على المصارف الإسلامية اعتماد استراتيجية تنافسية، بهدف تحقيق وضع تنافسي، بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات والمنتجات لعملائها المستهدفين.

-دراسة

NABIL MAGHREBI & ABBAS MIRAKHOR (2016), Partage des Risques et Prospérité Partagée en Finance Islamique, revue des Etudes en Economie Islamique, Vol.8, No.1

طوّرت هذه الدراسة الأطروحة القائلة بأن تقاسم المخاطر يعتبر وسيلة أكثر فاعلية لتوسيع مساهمة الفاعلين في النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك تعزيز تقاسم ثمار النمو، حيث أقرت الدراسة أن القطاع المالي لا يمكنه تلبية طلب مختلف الفئات الاجتماعية ولاسيما أفقر الأسر، إذا كان قائما على

تحويل المخاطر وليس تقاسمها، كما هو في النظام المالي الإسلامي، وأن الأنظمة المالية القائمة على الائتمان وتحويل المخاطر يمكنها توليد أزمات مالية، مما يترك آثارا عميقة على أفقر الأسر، وأن تقاسم المخاطر كمبدأ أساسي للتمويل الإسلامي ليس مجرد حافز للنمو الاقتصادي فقط، بل هو الآلية الأساسية لتقاسم الازدهار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

-دراسة مريم سعد رستم (2014)، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية. حيث تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم عمل المصارف التقليدية في سوريا، حيث قَسَّمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول، تناولت في الأول مفهوم تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، وفي الفصل الثاني آلية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي والتي منها النوافذ الإسلامية، وفي الفصل الثالث، قامت الباحثة بتقييم أداء المصارف التقليدية التي خاضت تجربة التحول قبل وبعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، بهدف مقارنة أثر التحول على أداء المصارف التقليدية للتعرف على المدخل الأفضل، وفي الفصل الأخير قامت الباحثة باقتراح نموذج للتحول الكلي يلائم طبيعة المصارف التقليدية في سوريا. وتوصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية، كما أوصت الباحثة بضرورة استفادة المصارف التقليدية التي تحولت جزئيا من تجارب المصارف التي تحولت بشكل كلي لما أثبتته الدراسة من نجاح لهذا المدخل.

تتشابه هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، من حيث تناول موضوع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية أو الصناعة المالية الإسلامية، إلا أنها تختلف من حيث الموضوع الذي رُبِطت به، فالدراسة الحالية رُبِطت موضوع النوافذ الإسلامية بموضوع الشمول المالي، من حيث مساهمتها في تعزيزه، والذي لم نلمسه في هذه الدراسات، فبالنسبة للدراسة الأولى رُبِطت بالشمول المالي لكنها تناولت الصناعة المالية الإسلامية بوجه عام وهذا وجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

أما الدراسة الثانية، فتختلف عن الدراسة الحالية في تناولها للمصارف الإسلامية ككل، وربطتها بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، في حين هذه الدراسة تناولت النوافذ الإسلامية كجزء، وقد ربطتها بالشمول المالي، أما بالنسبة للدراسة الثالثة، التي تناولت اختبار الاستراتيجيات التنافسية للمصارف الإسلامية، فهي تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع المتناول المتمثل في الصيرفة الإسلامية، لكنها

تختلف عنها في كونها تناولت سبل النجاح فقط ولم تُربط بالشمول المالي، في حين تناولت الدراسة الرابعة النظام المالي الإسلامي ككل، المبني على تقاسم المخاطر، أما الدراسة الحالية فركزت على النوافذ الإسلامية كجزء منه، واختلفت عنها أيضا بربطها بموضوع الشمول المالي، أما بالنسبة للدراسة الأخيرة، فتشابهت مع الدراسة الحالية لتناولها النوافذ الإسلامية ولكن كمدخل من مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية، أما الدراسة الحالية فربطتها بمدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي، وبالنسبة لحوصلة هذه الدراسات، فهي تصبّ كلها في أن النوافذ الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية أو النظام المالي الإسلامي عموما، يساهم في تعزيز الشمول المالي، من خلال استقطاب فئات جديدة، وهذا يؤكد ويدعم نتائج الدراسة الحالية.

تقسيمات الدراسة:

وبهدف الإحاطة أكثر بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية؛

المحور الثاني: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؛

المحور الثالث: دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية

تُوفّر النوافذ الإسلامية خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي وحدات في مصارف تقليدية وليس المصرف كله، وهذا ما يميزها عن المصرف الإسلامي الذي تكون خدماته كلها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

1.2 مفهوم النوافذ الإسلامية: تُعرّف عمليات النوافذ الإسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية (والتي قد تكون فرعاً لتلك المؤسسة أو وحدة متخصصة تابعة لها) توفر كل من خدمات إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار) والتمويل والاستثمار المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومن حيث المبدأ تكون هذه النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، إذ يتم استثمار أموال الصناديق في موجودات متفقة مع الشريعة الإسلامية وبالتالي تطرح النوافذ عددا من المسائل المتعلقة بالإشراف التي تشبه إلى حد كبير المسائل التي تطرحها مؤسسات تقتصر خدماتها إلى حد كبير على عمليات مالية إسلامية. ويمكن أيضا استخدام مصطلح نافذة تقوم فيها مؤسسة ما باستثمار أموال في موجودات متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دون أن يتم تقبل تلك

الأموال بصفة خاصة لأغراض الاستثمار المتفق مع الشريعة الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2007، صفحة 21).

وقد عرفها بنك الجزائر، في المادة 17، من النظام 20-02، المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الذي تضمنه العدد 16 من الجريدة الرسمية، الصادر في 24 مارس 2020، حيث استخدم مصطلح شبك كما يلي: يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن المصرف أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية، ويجب أن تكون حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن (الجريدة الرسمية العدد 16، 2020، صفحة 34).

وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية، هي المصارف التقليدية في البلدان الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجالية الإسلامية، الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة، ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لأسباب عقائدية (سعد رستم، 2014، صفحة 27).

2.2 أسباب فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية

تختلف وتتعدد الأسباب وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى، فالنوافذ الإسلامية ليست كالمصارف الإسلامية التي يكون عادة الدافع وراءها هو التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فهي قد يكون الدافع وراءها فقط تحقيق الربح وانتهاز فرصة استقطاب عملاء جدد، وعموما هناك عدة أسباب، قد تكون اقتصادية أو عقائدية، نذكر منها (قمومية و بلعوز، 2019، صفحة 344):

- الأسباب الاقتصادية: نبرزها فيما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للمصرف؛
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية؛
- انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛

- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008؛
- التحول نحو الصيرفة الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول؛
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في مصارف أخرى؛
- رغبة المصارف التقليدية في تعظيم الأرباح وجلب المزيد من رؤوس الأموال لزيادة حصتها من سوق رأس المال؛
- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد؛
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة بمصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء مصرف جديد.

- الأسباب الدينية: تتمثل فيما يلي:

- الاعتقاد قطعاً بجرمة الربا؛
- الاعتقاد بوجوب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة الأخرى؛
- محاولة استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية؛
- التيقن بأن نظام الفوائد الربوية نظام فاسد وبالتالي ضرورة السعي وراء هذا التوجه الجديد.

3. واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

يعتبر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية، الصادر في 09 ديسمبر 2018، أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي سميت في النظام بالصيرفة التشاركية.

وقد عرفها كما يلي: تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المراجعة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الاستصناع؛ السلم؛ وكذا الودائع في حسابات الاستثمار (الجريدة الرسمية العدد 73، 2018، صفحة 21).

ويُستنتج من هذه المادة، من خلال تحديد هذه المنتجات بالضبط، أنه لا يمكن للمصارف التي تقدم هذه الخدمات في الجزائر، أن تقدم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، غير المذكورة في هذه المادة، على غرار المزارعة والمساواة والمغارسة، وقد تم ذكر هذه المنتجات وتعريفها بالتفصيل في النظام رقم 20 - 02، المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية في المواد من 05 إلى 12.

1.3 شروط فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر:

حسب النظام 18-02 المذكور آنفاً، في المادتين 03 و04 منه، يتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغب في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم المعلومات الآتية (الجريدة الرسمية العدد 73، 2018، صفحة 21):

- طلب الترخيص المسبق موجه لبنك الجزائر؛
- بطاقة وصفية للمنتج المراد تقديمه؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛
- الإجراء الواجب اتخاذه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية؛
- بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانوناً لذلك.

هذا بالإضافة إلى الحيازة على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، فحسب المادة 03، من النظام رقم 20 - 02، المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية (الجريدة الرسمية العدد 16، 2020، صفحة 33).

2.3 أهم النوافذ الإسلامية التي تم فتحها بالمصارف العمومية الجزائرية:

بالنسبة للنوافذ الإسلامية التي تم افتتاحها في المصارف العمومية الجزائرية، كانت بدايتها بالبنك الوطني الجزائري، حيث تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى هذا البنك، يوم 04 أوت 2020،

من خلال تسويق منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية (الإذاعة الجزائرية، 2020)، تحت إشراف الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد، ثم تلاها البنكان الآخران القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، في انتظار تعميمها على البنوك الأخرى.

وبالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فقد أطلق في نوفمبر 2020، خدمات الصيرفة الإسلامية، على مستوى خمس وكالات مختلطة (صيرفة إسلامية وصيرفة تقليدية)، بسعيد حمدين (الجزائر العاصمة)، عين تموشنت، بسكرة، البويرة وقسنطينة، وفي ديسمبر 2020، تم افتتاح وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية، بمدينة سطواوي بالعاصمة، حيث دشنها وزير المالية (الوزير الأول حاليا) يوم 01 ديسمبر 2020 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

وتسعى وزارة المالية لرفع عدد الشبائيك المخصصة للصيرفة الإسلامية بالمصارف العمومية إلى 320 شباك على المستوى الوطني، مع نهاية سنة 2021، في حين تبلغ حاليا 130 شباك، حسب وزير المالية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

4. دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

لما كان الشمول المالي، كما عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014، على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (the world bank, 2014, p. 1)، ورغم تبسيط إجراءات الوصول إلى الخدمات المالية، والعمل على انتشارها في كل المناطق، خاصة النائية منها، من خلال الفروع المصرفية ومكاتب البريد، بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي، تبقى فئة مستبعدة ماليا، لا تحبذ التعامل مع المصارف، مهما كانت قريبة ومهما كان ثمن الخدمات المقدمة، هذه الفئة في المجتمع هي التي تأبى التعاملات الربوية، وهنا يتجلى ويتضح دور النوافذ الإسلامية، من خلال استقطاب هذه الفئة، وباستقطابها نكون قد جلبنا متعاملين جدد، وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي.

ففي ظل توفر منتجات جديدة، يأمن فيها المتعامل على ماله وعقيدته، فإن ذلك يشجعه لا محالة بالقيام بمثل هذه المعاملات وهو مطمئن، وهذه الفئة أو الشريحة في المجتمع تزداد، كلما كان المجتمع متمسكا بعقيدته، وبالتالي العمل على كسب هذه الفئة وإدخالها إلى المنظومة المصرفية، كما يتطلب أيضا التعريف والترويج بالمنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية لزرع الطمأنينة لدى المتعاملين ولا يرونها مجرد تخيلات أو تضليل للحصول على أرباح لا غير.

1.4 النوافذ الإسلامية من منظور المجلس الإسلامي الأعلى

كما أن الترويج للخدمات الإسلامية وحده لا يكفي، وإنما يتطلب أن تكون هناك هيئة شرعية مستقلة عن البنك، لتوضيح مدى سلامة تعاملاتها، وبالتالي الترغيب فيها وجلب أكبر عدد ممكن، كما يتطلب أيضا ضرورة الابتعاد عن محاكاة المنتجات التقليدية لئلا يختلط على المتعاملين ويرونها مجرد غطاء فقط، أما جوهرها فيبقى تقليدي ربوي، فقد أوصى المجلس الإسلامي الأعلى، في بيان له، بضرورة إنشاء هيئة شرعية عليا على مستوى المجلس (المجلس الإسلامي الأعلى، بلا تاريخ)، لتكون مرجعية ترافق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحميها من خطر الفتاوى المتضاربة والتعرض لأهواء ورغبات الجهات التنفيذية للمصارف.

وشدد البيان على أن تطور الصيرفة الإسلامية بشكل مطرد خلال السنوات الماضية أصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل، مما يستدعي توحيد هيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال إنشاء هيئة شرعية مركزية للمصرفية الإسلامية "الهيئة الشرعية العليا" ضمن المجلس الإسلامي الأعلى تكون المرجع الوحيد في البلاد لإبداء الرأي الشرعي في مجال المعاملات المالية اللاربوية، ويمكن أن تبتثق عنها لجان خاصة يكون ضمنها لجنة لفتاوى المعاملات المصرفية ولجنة تهتم بوضع وضبط وتوحيد الإجراءات العملية لمختلف صيغ التمويلات، وكذا لجنة لوضع خارطة طريق نحو الارتقاء بالنوافذ الإسلامية إلى وكالات بنكية متخصصة في المصرفية الإسلامية، ورأى المجلس أن استحداث الهيئة يُجَنَّب الوقوع في اللغط حتى وإن كان اختلاف العلماء والرأي أمر طبيعي ورحمة، ولكن عدم إدراك المتعاملين لهذا الاختلاف قد يزعزع ثقتهم اتجاه المعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية.

وأكد بيان المجلس الإسلامي الأعلى أن الهيئة ستسهر أيضا على حماية العمل المصرفي الإسلامي من التعرض للأهواء ورغبات الجهات التنفيذية للمصارف، وأشار إلى أن استحداث مرجعية عليا على مستوى البنك المركزي، سيُكَيِّف من وضع ضوابط وأحكام عملية وأدلة للمعاملات المالية الإسلامية والمعاملات الموجودة أصلا وتراقب أداء هيئات الرقابة الشرعية على مستوى كل بنك تجاري، كما أضاف أن المرجعية العليا للبنك المركزي تعتمد في أحكامها على الهيئة الشرعية العليا التي سيكون مقرها المجلس الإسلامي الأعلى.

وفي الندوة الوطنية حول الصيرفة الإسلامية، التي نظمها المجلس الإسلامي الأعلى يوم 30 سبتمبر 2020، أكد المشاركون على ضرورة مرافقة هذا النشاط من خلال إصدار التشريعات والقوانين المناسبة وتقديم الدعم للبنوك التي تقدم خدمات هذه الصيرفة، وأوضح المشاركون في الندوة، التي عرفت حضور ممثلي عدة مؤسسات مالية وطنية وممثلي مختلف القطاعات الوزارية، أن المشاورات مازالت مستمرة مع بنك

الجزائر لتوفير كل الشروط الكفيلة بإنجاح هذا النشاط وتحقيق المنفعة المنتظرة للاقتصاد الوطني، وفي هذا الخصوص دعا رئيس المجلس، المجالس العلمية والمتعاملين وعلماء الدين إلى اللجوء لأهل العلم لإصدار الفتاوي المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقال إن الجهات التي تدّعي، عن سوء فهم، بأن هذا النشاط غير مطابق حقا لتعاليم الشريعة تُعطلّ إطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مضيفا بأن القول بعدم جواز هذه الصيرفة "خطأ مناف للأخلاق" سيما وأن المطلعين على الفقه أكدوا جوازه، مبرزا أن رؤساء المجالس العلمية حلفاء في هذا الجانب وأن آراءهم موحدة (المجلس الإسلامي الأعلى، 2020).

2.4 كيفية مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

النوافذ الإسلامية هي صناعة مالية إسلامية، وبالتالي فهي "تساهم على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من:

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر)، عن طريق الزكاة، الصدقات، الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر (فوق خط الفقر)، عن طريق القرض الحسن، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛
- الدخل المنخفض، عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 286).

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يُقدّم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعدّ عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات، إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يُعدّ بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، كما يحتوي النظام الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة، الوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 287).

والقطاع المالي لا يمكنه تلبية طلب مختلف الفئات الاجتماعية ولاسيما أفقر الأسر، إذا كان قائما على تحويل المخاطر وليس تقاسمها، كما هو في النظام المالي الإسلامي (MAGHREBI & MIRAKHOR, 2016, p. 29)، ومن هنا تتضح أيضا أهمية النظام المالي الإسلامي عموما في تعزيز الشمول المالي، والنوافذ الإسلامية خصوصا، التي تعتبر جزءا منه.

تقوم المبادئ الأساسية للإسلام على العدالة الاجتماعية، إدراج وتقاسم الموارد بين من يملكون ومن لا يملكون، كما يعالج التمويل الإسلامي قضية الشمول المالي في اتجاهين: من خلال تشجيع صيغ التمويل بالمشاركة القائمة على تقاسم الأرباح والمخاطرة، والتي تُقدم بديلا فعلا عن التمويل بالذَّين، بالإضافة إلى آليات المساهمة في المساواة في تقسيم الثروة أهمها الزكاة، الصدقة والوقف أين يُكَمِّل بعضهم البعض لتقديم منهج شامل للقضاء على الفقر (دومة، بن الناصر، و بن الضب، 2020، صفحة 653).

ولتحقيق الهدف المنشود، من هذه النوافذ الإسلامية أو المصارف الإسلامية عامة، عليها تقديم منتجات تنافسية طبعاً للحفاظ على مكانتها أو تعزيزها في السوق، حيث "يجب على المصارف الإسلامية اعتماد استراتيجية تنافسية بهدف تحقيق وضع تنافسي بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات والمنتجات لعملائها المستهدفين (Hussain, Khatoon, & Sarwar, 2019, p. 22).

فعلى سبيل المثال عن مساهمة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي، أوضح المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، محمد بوراي، على هامش إشرافه على فتح شبك الصيرفة الإسلامية بالوكالة المحلية لولاية الجلفة يوم 17 جوان 2021، أن استراتيجية البنك في فتح خدمات الصيرفة الإسلامية، أبانت مؤشرات "جد مشجعة" حيث تم إلى حد اليوم تسجيل إقبال كبير للاستفسار عن هذه الخدمات الجديدة وإبداء رغبة كبيرة للانخراط في هذا النمط الجديد، من أجل الاستفادة من الخدمات والمنتجات، وأشار إلى أن مؤسسته المالية استطاعت منذ بداية عملية إطلاق شبائيك الصيرفة الإسلامية، استقطاب أزيد من 350 زبون وأكثر من 500 مليون دج تمثل ادخارات وحسابات مفتوحة لفائدة زبائن البنك (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

5. خاتمة:

من خلال تناولنا لهذه الدراسة، تتضح لنا أهمية النوافذ الإسلامية في المجتمع الجزائري، كونه مجتمعا مسلما، وبالتالي يحجم فيه الكثيرون عن التعاملات الربوية، كما نعتبرها خطوة إيجابية تضاف إلى إصلاحات المنظومة المصرفية في ظل منتجاتها الجديدة وموافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تساهم النوافذ الإسلامية في استقطاب فئات جديدة من المجتمع، وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي؛
- تستقطب النوافذ الإسلامية الأموال المتداولة خارج دائرة الاقتصاد خاصة المكتنزة في البيوت خوفا من المعاملات الربوية؛

- تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع دائرة الاستثمارات من خلال منتجاتها المتنوعة؛
- فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية يعمل على توسيع دائرة الصيرفة الإسلامية نتيجة الانتشار الواسع للمصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.
- كما يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:
- العمل على تعميم فتح النوافذ الإسلامية على جميع المصارف والمؤسسات المالية في كل المناطق لتقريبها من جميع المواطنين لاستقطاب المزيد من المعاملات وبالتالي توسيع دائرة الشمول المالي؛
- الترويج للخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية وتبيان مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية من طرف رجال الدين لطمأنة المتعاملين واستقطاب المزيد؛
- العمل على ابتكار منتجات جديدة منافسة لمنتجات المصارف التقليدية وتكون في مستوى قدرات فئات المجتمع؛
- تيسير وتبسيط التعاملات ومحاولة الابتعاد عن كل التعقيدات التي تؤدي إلى النفور؛
- العمل على إصدار تشريعات منظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- محاولة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال النوافذ الإسلامية.

6. قائمة المراجع

- Hussain, H., Khatoon, S., & Sarwar, Z. (2019, NOVEMBRE 30). Competitive Strategies of Islamic Banks: A Case of Pakistan. *Journal of Philosophy, Culture and Religion*, p. 22.
- MAGHREBI, N., & MIRAKHOR, A. (2016). Partage des Risques et. *Etudes en Economie Islamique*, p. 29.
- the world bank. (2014).
- الإذاعة الجزائرية. (04 أوت، 2020). الإذاعة الجزائرية. تم الاسترداد من البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200804/197218.html>
- الجريدة الرسمية العدد 16. (24 مارس، 2020). النظام 02/20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، صفحة 34.
- الجريدة الرسمية العدد 73. (9 ديسمبر، 2018). النظام 18 / 02. الجريدة الرسمية، صفحة 20.
- المجلس الإسلامي الأعلى. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من بيان المجلس الإسلامي الأعلى حول الصيرفة الإسلامية: <http://hci->

dz.com/2019/03/09/%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8
%d9%8a%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%
d8%a9/

- المجلس الإسلامي الأعلى. (30 سبتمبر، 2020). غلام الله: القائلون بعدم مطابقة الصيرفة الإسلامية لتعاليم الشريعة مجرد معطلين. تم الاسترداد من الإذاعة الجزائرية: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200930/200074.html>
- حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، و علي بن الضب. (29 أكتوبر، 2020). العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر). مجلة مجاميع المعرفة، صفحة 653.
- سفيان قمومية، و علي بلعوز. (12 سبتمبر، 2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية: دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 344.
- صليحة فلاق، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، صفحة 286.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2007). ديسمبر. (الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية.
- مريم سعد رستم. (2014). تقييم مدخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية. سوريا: جامعة حلب.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (01 ديسمبر، 2020). "كتاب-بنك" : تدشين وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (16 مارس، 2021). تم الاسترداد من بنك عمومية: عدد الشبابيك للصيرفة الإسلامية سيصل إلى 320 بنهاية 2021: -103614 <https://www.aps.dz/ar/economie/103614-2021-06-18-16-15-32>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (18 جوان، 2021). مؤشرات جد مشجعة لشباك خدمات الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية. تاريخ الاسترداد 30 جويلية، 2021، من <https://www.aps.dz/ar/economie/108654-2021-06-18-16-15-32>